إخفاق الجهود التنموية يعود إلى فشل السياسات الاقتصادية العربية

دشتي: القطاع الخاص... محرّك للنمو وللتنمية

- صاحب السمو قدم مبادرات بالغة الأهمية للإصلاح الشامل
- المنتدى الإقليمي فرصة حقيقية لتبادل الخبرات واستخلاص الدروس لتفادي الأخطاء وتصحيح المسارات

جانب من المشاركين في مؤتمر أمناء المعهد العربي للتخطيط

- الخرابشة: دول الربيع العربي تواجه تحديات في تباطؤ النمو الاقتصادي
- خسائر «الربيع» نحو 120 مليار دولار ومرشحة للزيادة

البحر الميت «الأردن» - «كونا» - بدأت امس فعاليات المنتدى الاقليمي «اقتصاديات الربيع العربي» الذي ينظمه المعهد العربي للتخطيط في الكويت بالتعاون مع الامانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على مدى يومين للبحث في موضوع الربيع العربي من حيث الاسباب والتداعيات.

وقالت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ورئيسة مجلس امناء المعهد العربي للتخطيط رولا دشتي في كلمة في الافتتاح القاها نيابة عنها مدير عام المعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر عثمان مال الله ان دولة الكويت تعيش ربيعا ديمقراطيا منذ نشأتها في ظل نظام سياسي ديمقراطي اسهم بشكل واضح في تعزيز الاستقرار السياسي وفي ظل دستور اصبح بمثابة خيار وطني للحاكم والمحكوم على حد سواء.

واضافت دشتي في الافتتاح الذي حضره سفير دولة الكويت لدى الاردن الدكتور حمد الدعيج ان القيادة السياسية وعلى رأسها حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بادرت باصلاحات هامة لقيت الدعم والتأكيد من اهل الكويت واشتملت على مبادرة صاحب السمو بتشكيل لجنة اقتصادية استشارية تقدمت ببرنامج للاصلاح الشامل تبنته الحكومة الحالية للتنفيذ ضمن برنامج عملها.

وأكدت ان مبادرات سمو امير البلاد لدعم الشباب وتقديم الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة بما يسهم في توفير فرص عمل للشباب ودعم النمو الاقتصادي هي امتداد لمبادرة سموه في قمة الكويت الاقتصادية بانشاء حساب خاص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الذي ساهمت فيه دولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار.

وقالت ان سمو الامير وفي الشق السياسي بادر باجراء اصلاحي جزئي هام في النظام الانتخابي كان له ابرز الاثر في توسيع نطاق مختلف الشرائح المجتمعية والسياسية في النظام التمثيلي البرلماني.

واشارت الى ان موضوع المنتدى بشكل فرصة حقيقية لتبادل الخبرات والافكار واستخلاص الدروس التي من شانها المساعدة على تدارك الاخطاء وتصحيح المسارات وتعزيز القدرات والامكانات بما يصب في صالح الدول العربية بشكل عام ودول الربيع العربي على وجه الخصوص.

وأوضحت انه بعد مرور عامين على بدء التطورات التي شهدها عدد من الدول العربية والتي عرفت بدول الربيع العربي يأتي المنتدى لتدارس اهم الاسباب والدوافع الاقتصادية التي كانت وراء تلك التطورات وما واكبها من تغيرات سياسية وما تضمنته تلك المرحلة من دروس يمكن استخلاصها والاستفادة منها في تحقيق تنمية حقيقية مستدامة تكون أكثر استجابة للاحتياجات وتطلعات الشعوب العربية خلال المرحلة المقبلة.

وشددت على ان تجربة التنمية العربية خلال العقود القليلة الماضية كانت قاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي مستدام ناهيك عن التنمية بمفهومها الشامل الذي ترك فجوة تنموية بين البلدان العربية والدول المتقدمة اخذت في الاتساع خلال السنوات الاخيرة حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة لا سيما بين الشباب والنساء والفئات الأكثر تعليما وظلت نسب من يعيشون تحت خط الفقر من السكان عالية واعدادهم متزايدة.

وقالت دشتي «حتى في الاقتصادات التي تحققت فيها معدلات نمو اقتصادي مرتفعة فان شرائح اجتماعية هامة من السكان لم تشعر بثمار هذا النمو بل ان الشواهد اوضحت ان منافع هذا النمو لم تتركز نسبيا كما تنبأت به النظرية الاقتصادية التقليدية ما ادى في النهاية الى تزايد التفاوت في مستويات الدخل وتنامي الشعور بعدم العدالة في توزيع الدخل.

واشارت الى القصور الواضح في جهود وسياسات التنمية التي لم تتمكن برامجها ومشاريعها من احداث المستوى المطلوب من التطوير والتأثير في الاداء التنموي البشري وتمكينه من زيادة القدرات الاقتصادية التنافسية.

وتابعت ان التوسع في دور الدولة العربية وتزايد هيمنتها على الاقتصاد اضاف بعدا اخر للمشكلة وذلك رغم تنامي ادبيات التنمية والرؤى الاقتصادية التي تؤكد دور القطاع الخاص باعتباره محركا للنمو والتنمية ما تمخض عنه ادارات عامة غير فاعلة في ادارة وتنفيذ التنمية.

واثنت على جهود المعهد العربي للتخطيط ومبادرته في عقد المنتدى بمشاركة نخبة من الخبرات والمسؤولين والمهتمين بالشأن الاقتصادي وقضايا التنمية.

من جانبه قال امين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاردنية ممثل الاردن في مجلس امناء المعهد العربي للتخطيط صالح الخرابشة ان دول الربيع العربي تواجه تحديات متعددة تتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي وتنامي عجز الموازنة وتراجع ايرادات السياحة والاستثمار والاحتياطات من العملات الاجنبية وارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم نتيجة لاستمرار ارتفاع اسعار الوقود والغذاء عالميا.

واضاف الخرابشة انه بالرغم من فرص التحسين والاصلاح التي اتاحها الربيع العربي فان فاتورته كانت باهظة الثمن سواء على الدول التي شهدت تسارعا في المشاهد السياسية والامنية او الدول التي شهدت اعتصامات واحتجاجات ومطالبات ذات أسقف محدودة.

وقدر الخسائر الاقتصادية للربيع العربي بحوالي 120 مليار دولار ومرشحة للزيادة في ظل تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة 24,2 بالمئة نتيجة احداث الربيع العربي حيث سجلت الدول العربية استثمارا مباشرا بلغ حوالي 50 مليار دولار عام 2011 مقابل 66 مليارا عام 2010 ومن المتوقع الا تزيد الاستثمارات هذا العام عن 53 مليار دولار فضلا عن استمرار تراجع اداء الاسواق المالية في الدول العربية.

وقال ان التوقعات بالتباطؤ الاقتصادي لدول الربيع العربي والمنطقة تدفع الى الشروع باتخاذ خطوات عملية للتسريع وتيرة الاصلاحات السياسية والاقتصادية مؤكدا ضرورة التكامل الاقتصادي العربي وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.

من جهته قال ممثل جامعة الدول العربية طارق النابلسي ان اهتمام الثروات العربية منصب على المجال السياسي على حساب المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تعد اكثر اهمية وتأثيرا على حياة المواطن وهي في واقع الامر ما ادى الى اندلاع الثورات التي تشهدها المنطقة.

وعن المنتدى قال مدير عام المعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر عثمان مال الله في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان المنتدى يأتي في سياق الاحداث في المنطقة لمواكبتها وتلمس اثارها على الاقتصادي العربي من خلال تقييم هذه الاوضاع واثارها للبناء عليها لما هو افضل.

واضاف ان المنتدى الذي يعقد بمشاركة كويتية رفيعة المستوى وخبراء ومسؤولين من جميع الدول العربية يبحث محاور مهمة حول آثار ونتائج جهود التنمية على الاوضاع السياسية والاجتماعية مشيدا بدور البعثة الدبلوماسية الكويتية لدى الاردن في تسهيل انعقاد المنتدى.

وقال ان دولة الكويت تكاد تكون حالة استثنائية عاشت ربيعا منذ نشأتها ونظاما دستوريا يحرص على تطويره كل من الحاكم والمحكوم مشيرا الى ان مبادرة سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت على الصعيدين الاقتصادي والسياسي بما يواكب طموحات الشعب الكويتي حظيت بترحيب الشعب الكويتي.

واعرب عن امله ان يخرج المنتدى بتوصيات استرشادية توضح المخاطر الناجمة عن الحراك السياسي على الاقتصاد وسبل معالجتها في المستقبل حتى يأتي الربيع العربي اوكله وثماره لصالح الامة العربية.

وفي الجلسة الرئيسية للمنتدى التي ترأسها الدكتور صالح الخرابشة قدم عضو الهيئة العلمية بالمعهد العربي للتخطيط الدكتور احمد الكواز ورقة عمل بعنوان «السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي» دعا فيها الى اعادة النظر في آليات عمل الادارة الاقتصادية ومعالجة مصادر عدم الاستقرار الاجتماعي.

النابلسي: اهتمام الثروات العربية انصب على المجال السياسي على حساب المجالات الاقتصادية والاجتماعية

عادل الوقيان ترأس الجلسة الثانية

في الجلسة الثانية التي ترأسها الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط في دولة الكويت عادل الوقيان عرض وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر الدكتور اشرف العربي مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس من الربيع العربي. وقال العربي ان سياسات «توافق واشنطن» التي اتبعتها معظم دولا في المنطقة في الفترة الماضية لم تنجح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ولم تؤد الى تحول هيكلي يخلق فرص عمل منتجة للشباب الداخلين الى سوق العمل كما ان انتشار الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول والفرص ادى الى تعالي الاصوات المطالبة باسقاط النظام.

اما في الجلسة الثالثة التي ترأسها النائب اللبناني جان اوغاسبيان فقد عرض الباحث والخبير السوري ربيع نصر دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي. وقال نصر ان انفجار الحراك السياسي في سوريا والمنادي بالحريات السياسية بالدرجة الاولى هو تعبير عن وصول المجتمع الى مراحل غير مقبولة من تخلف التنمية بجوانبها المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية. فيما عرض استاذ الاقتصاد المساعد في الجامعة الامريكية الدكتور احمد كمالي موضوع الاستثمار وتوزيع منافع النمو والتغيرات السياسية. ومن المقرر ان تختتم فعاليات المنتدى غدا بحلقة نقاش يشارك فيها وزير التخطيط والتنمية الاسبق بدولة الكويت عبدالوهاب الهارون ورئيس شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة عبدالله الدردري نيابة عن الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا «الاسكوا» ووزير المالية الاسبق في جمهورية مصر العربية الدكتور حازم الببلاوي.

تأسيس «الكويت التعليمية» برأسمال 10 ملايين دينار

تأسست شركة «مؤسسة الكويت الوطنية للخدمات التعليمية والتدريب» برأسمال قدره 10 ملايين دينار كويتي موزعة على 100 مليون سهم نقدي وبقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

ومن اغراض الشركة انشاء وتأسيس وادارة الكليات الجامعية والجامعات الاهلية والمدارس الاجنبية والعربية والمعاهد الاهلية ومعاهد التدريب اضافة الى انشاء وتأسيس وادارة دور الحضانات ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة. ويمكن للشركة تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقا للقانون واستغلال الفوائض المالية المتوافرة لديها عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

كما يجوز للشركة مباشرة اعمالها في الكويت وخارجها بصفة اصلية او بالوكالة وان تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه مع الهيئات التي تزاول اعمالا شبيهة باعمالها أو التي تعاونها على تحقيق اغراضها في الكويت او خارجها ولها ان تنشىء أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

موافقة لـ«الصالحية» على شراء 10 في المئة من أسهمها

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بان هيئة اسواق المال وافقت على طلب شركة الصالحية العقارية بشراء وبيع ماليتجاوز 10 في المئة من اسهمها وذلك لمدة ستة اشهر من تاريخ منح الموافقة مع مراعاة الا يتجاوز مبلغ الشراء مبلغ مصادر التمويل المتاحة في حقوق الملكية وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية والقرارات والشروط المنظمة لذلك من الجهات الرقابية.

«VIVA» تشارك في الاحتفالات بالعيد الوطني القطري

شعار «VIVA»

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن عروض خاصة تطرحها لعملاء الدفع المسبق والآجل احتفالا بالعيد الوطني لدولة قطر بحيث يتسنى لجميع مشتركي الدفع المسبق والآجل التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم في قطر والحصول على خمس دقائق مجانية مقابل كل اتصال مدته خمس دقائق، يسري هذا العرض يوم 18 ديسمبر 2012 ولمدة 24 ساعة.

يأتي هذا العرض نتيجة لما يربط دولة الكويت بدولة قطر من علاقات إمتدت على مدار عدة عقود وانطلاقا من حرص شركة VIVA على منح الأشقاء القطريين المقيمين في الكويت فرصة التحدث مع أحبائهم ومشاركتهم فرحتهم بهذا العيد الوطني وكذلك حث المواطنين على تبادل التهاني مع أصدقائهم في قطر فقط بنصف السعر.

وبمناسبة العيد الوطني لدولة قطر، يسر شركة VIVA أن تتقدم بأحر التهاني وأصدق التمنيات للشعب القطري بأكمله ولأبناء الجالية القطرية في الكويت مؤكدة التزامها بأن تكون سباقة في تقديم كل ما هو جديد ومبتكر في عالم الاتصالات والعمل المستمر على منح عملائها تجربة فريدة لا تضاهى.

عرب: الشركة تمكنت من تقديم خدمات متميزة

«الخطوط الوطنية»: لا توزيع أرباح عن العام الماضي

اقرت الجمعية العمومية العادية لشركة الخطوط الوطنية الكويتية عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في العام 2011 وسط ابداء بعض الملاحظات والاعتراضات من بعض المساهمين على اداء الشركة.

وقال رئيس مجلس ادارة الشركة تامر عرب امام الجمعية العمومية العادية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 29.8 في المئة ان «الخطوط الوطنية الكويتية» بدأت نشاطها التشغيلي مطلع العام 2009 «وتمكنت خلال فترة وجيزة من تقديم خدمات بمستويات متميزة الا ان هذه المعدلات وحدها لم تكن كافية لدعم الشركة تحت ظروف تجارية صعبة في سوق افتقد التنظيم وسيطرت عليه شركات ذات طبيعة احتكارية».

وأضاف عرب ان تطبيق سياسة الأجواء المفتوحة المتبعة في البلاد والتي تمنح العديد من المزايا لشركات الطيران غير الكويتية «ترك اثرا كبيرا على عمل الخطوط الوطنية في السوق الكويتي».

وأوضح أن الاوضاع السياسية والامنية التي مرت بها منطقة الشرق الاوسط مع بداية العام 2011 خصوصا في فصل وجهتين كانتا تحققان عائدات للشركة وهما خطا بيروت والقاهرة فضلا عن انقطار السيولة النقدية وغيرها من الظروف الأخرى التي مرت بها الشركة «حدا بنا واعتبارا من 16 مارس 2011 الى تعليق جميع العمليات التشغيلية حماية لمصالح دائني الشركة ومساهميها».

واستطرد: منذ ذلك الحين «ومجلس الادارة يحاول جاهدا ايجاد الحلول المناسبة لاقالة الشركة من عثرتها ومنها زيادة رأس المال لكي تعود الى ممارسة نشاطها وتم عرض هذه التوصية على الجمعية العمومية لمساهمي الشركة لتحديد مصيرها المستقبلي باتخاذ القرارات الانسب التي تصب في مصلحة الشركة الا ان ذلك تعذر لعدم توافر النصاب للحضور».

تامر عرب

وذكر عرب ان مجلس الادارة «حاول توفير مستثمرين جدد يكون لهم اهتمامهم بالشركة الا ان هذه المحاولات لم تنتج عنها اية نتائج ايجابية كما قام مجلس الادارة بالتحاور مع جميع الاطراف ذات الصلة وخصوصا الدائنة المؤثرة على الشركة للوصول الى تسوية يمكن من خلالها اعادة تشغيل الشركة و مازال مجلس الادارة مستمرا في التفاوض للوصول الى ذلك».

واستعرض البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 «حيث تبين ان حجم الخسائر المتراكمة التي منيت بها الشركة بلغت أكثر من 76 في المئة من اجمالي رأس المال وأوصى مجلس الادارة مجددا بدعوة الجمعية العامة غير العادية الى الانعقاد للنظر في مستقبل الشركة».

الذهب يتراجع بشكل طفيف لليوم الثالث على التوالي

تراجع الذهب مواصلا خسائره للجلسة الثالثة على التوالي مع تباطؤ التداول قبيل عطلات نهاية السنة في حين لم يبد المستثمرون تفاعلا يذكر مع احدث التطورات في محادثات الميزانية الأمريكية.

و تراجع السعر الفوري للذهب 0.3 في المئة إلى 1689.50 دولارا للأوقية «الأونصة» بعد أن تراجع نحو نصف بالمئة في الأسبوع الماضي. وفقدت عقود الذهب الأمريكية 0.4 في المئة ليصل السعر إلى 1690.90 دولارا.

واستقرت الفضة دون تغير يذكر في المعاملات الفورية عند 32.17 دولارا للاوقية بعد أن هبطت في وقت سابق إلى أدنى مستوى في شهر عندما سجلت 32.13 دولار.وهبط البلاديوم 0.6 في المئة إلى 696 دولارا بعدما ارتفع لسبعة أسابيع متتالية في أطول موجة مكاسب له على مدى أكثر من عامين.وانخفض البلاتين 0.6 في المئة إلى 1604.74 دولار للاوقية.

ويرى الخبراء أن اسعار الذهب ستعود الى الارتفاع بسبب عدة عوامل مؤثرة العام المقبل، على رأسها تطورات الأزمة المالية العالمية، وكيفية تعامل الغرب مع حجم ديونه الضخمة، وإذا استمر بسياسات التيسير الكمي النقدية، مثل ما عمدت الولايات المتحدة واليابان، فهذا يعزز من مخاوف التضخم ما ينعكس إيجابا على الذهب الذي ينظر إليه كونه محصنا من ارتفاع معدلات التضخم.

وفي حال ما قرر الغرب خفض ديونه بوتيرة أسرع، كما هي الحال في منطقة اليورو، فهذا سيدخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود متزامنة مع انخفاض عام في مستويات الأسعار، وهذا السيناريو أيضا إيجابي للذهب الذي يعتبر ملاذا آمنا في مثل هذه الظروف.

توفيق: «غزال» تجدد عقوداً مع «السويسرية لإعادة التأمين»

نجحت شركة غزال للتأمين في تجديد عقود إعادة التأمين للسنة الثالثة على التوالي بعد مفاوضات غير تقليدية مع شركات إعادة تأمين عالمية، ومنها الشركة السويسرية لإعادة التأمين التي تعتبر إحدى أكبر شركات إعادة التأمين في العالم.

وقال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة غزال داوود سالم توفيق في تصريح صحافي إن المفاوضات التي جرت مع واحدة من أعرق وأكبر شركات إعادة التأمين العالمية، لفرض تجديد عقود وثائق التأمين مع عدد من شركات إعادة التأمين، لم تكن كسابقاتها من المفاوضات نتيجة للأوضاع السياسية المتوترة في عدد من دول المنطقة ومنها الكويت.

وأضاف توفيق أن الاضطرابات السياسية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط ومنها شمال أفريقيا وسوريا واليمن وعمليات القرصنة البحرية عند القرن الأفريقي، إضافة إلى الأحداث السياسية التي شهدتها الكويت خلال الشهرين الأخيرين، كلها انعكست سلبا على اقتصادات دول المنطقة وبالتالي على العلاقات الثنائية ما بين عدد من شركات تأمين محلية كل على حده من جهة وبعض شركات إعادة التأمين الأجنبية من جهة أخرى، وهي شركات عالمية انسحب بعضها من اتفاقيات التغطيات التأمينية في السوق المحلية حتى تستقر الأوضاع وحتى لا تتكبد شركات إعادة التأمين خسائر غير متوقعة او غير محسوبة المخاطر.

وأكد توفيق أن شركة غزال للتأمين تمكنت من إقناع الشركة السويسرية لإعادة التأمين ليس بمواصلة تجديد تغطياتها التأمينية فقط، وغض النظر عن فكرة الانسحاب من بعض التغطيات التأمينية فحسب، بل استطاعت أن تجذبها نحو تغطية مجالات تأمينية أخرى هامة أيضا، مثل تأمين آثار الحرب والتأمين على أجسام السفن وغيرها من مجالات التأمين التي رفضت الشركة السويسرية لإعادة التأمين أن تغطيها لشركات تأمين أخرى، كما إنها لم تكن تغطيها لشركة غزال للتأمين من قبل.

داوود توفيق

وأضاف توفيق أنه إذا كانت شركة غزال للتأمين في بداياتها تعتمد في جذبها لشركات عالمية مرموقة لتجديد اتفاقياتها على السمعة الجيدة التي يتميز بها ملاك غزال للتأمين، وعلى الخبرات الإدارية الطويلة التي تنفرد بها إدارتها التنفيذية المتخصصة في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، فإنها باتت اليوم تعتمد على صلابتها المالية ونوعية عملائها وحجم أرباحها وتدني نسبة تعويضاتها.

وأوضح توفيق أن شركة غزال للتأمين استطاعت أن تقنع شركات إعادة التأمين العالمية بمواصلة التعامل التجاري معها رغم الغموض الذي يكتنف مستقبل عدد من دول المنطقة، وذلك بالتأكيد على نمو المركز المالي للشركة خلال السنوات الثلاثة الماضية، وانخفاض نسبة التعويضات من إجمالي الإيرادات السنوية.

وقال توفيق إن هذه الأرقام تعكس متانة شركة غزال وقدراتها الفنية أو الخبراتية ونوعية عملائها، مبينا أن أرباح غزال قاربت المليونين دينار كويتي مقابل تعويضات لم تتداوز 30 في المئة من هذه الأرباح، وهذا ما تبحث عنه شركات إعادة التأمين العالمية، لتكون لهذه الاتفاقيات انعكاسات إيجابية مستقبلية على شركة غزال محليا وإقليميا.